

## ديوان كبر الامناء

صدرت الارادة السنية باعلان الحداد رسميا لمدة سبعة ايام ابتداء من يوم الاثنين ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥١ بمناسبة وفاة المغفور له حضرة صاحب السمو الامير ابراهيم حليم .

(التموين)

## قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١

بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

### نحن فاروق الاول ملك مصر

بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٦٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين النص الآتي :

”مادة ٦٢ - تصرف الطرق الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء اكان من موظفى الحكومة او من غيرهم يكون قد ضبط الأصفاف موضوع الجرائم المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون او سهل ضبطها وتكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .

كما يجوز لوزير التموين أن يمنح كل موظف أو غير موظف - يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون فى الأحوال التى لا تجب فيها المصادرة - جزءا من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

لوفى حالة تعدد الأشخاص والموظفين المشار إليهم توزع المكافأة بينهم كل نسبة مجهوده .“

مادة ٢ - لكل وزير التموين والسدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

كما امر بان يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٠ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

هبة الفتح الطويل

وزير التموين (بالنيابة)

محمد هليان همام

## قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١

بإضافة أحكام جديدة الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

### نحن فاروق الاول ملك مصر

بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه . وقد صدقنا عليه واصدرناه :

مادة ١ - تضاف الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين .

مادة برقم ٢ مكررا نصها كالآتى :

مادة ٣ مكررا - ”يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة أن يترك عمله أو يمنح عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد - فى السلع التى يحددها وزير التموين بقرار منه - فاصدا بذلك عرقلة التموين“

مادة ٢ - تعديل المادة ٥٦ من المرسوم بقانون المشار اليه كآتى : ”مادة ٥٦ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون الحبس من ستة أشهر الى سنتين وغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه ويضاف الحد الأقصى للعقوبة فى حالة مخالفة أحكام المادة (٣) مكررا اذا حصل الترك أو الامتناع من ثلاثة تجارفا كثر متفقير على ذلك .

لوفى حالة العود تضاعف العقوبات .

لوفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ويحكم بالغاء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا .

لوجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على من يخالف القرارات التى يصدرها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون“

مادة ٣ - لكل وزير التموين والسدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

كما امر بان يصح هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٠ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

هبة الفتح الطويل

وزير التموين (بالنيابة)

محمد هليان همام